

أثر نظم المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في ترشيد القرارات الإدارية للمؤسسات الحكومية...

دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الحكومية

م.م : محمد سمير دهيرب /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى

Mohammed Sameer Deheerb/mohamd201026@yahoo.com

(المستخلص Abstract)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي المطبق في المؤسسات الحكومية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية لهذه المؤسسات ، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات ذات الصلة والتي شكلت الجانب النظري للدراسة ، إما الجانب العملي فقد اعتمد على استمارات الاستبانة التي تم تصميمها لتحقيق أهداف الدراسة وبعدها (٣٦) استبانة وزعت على (٧) مؤسسات حكومية ، وقام الباحث بإجراء التحليلات اللازمة واختبار فرضيات الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان أهمها، تعتمد الإدارات الحكومية على تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في إنتاج المعلومات المحاسبية والتي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية وأدائها للوظائف الإدارية ، وتتباين احتياجات مستخدمي المعلومات كلاً حسب أهدافه وغاياته وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة ،إما أهم التوصيات ضرورة اعتماد الإدارات الحكومية في اتخاذ قراراتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على ما تفرزه المعلومات المحاسبية ، كذلك ضرورة العمل على زيادة نتائج التحليل الإحصائي التي أظهرتها الجداول الإحصائية، وذلك بزيادة مقدار الأوساط الحسابية الموزونة ليصل أعلى مستوى له بما يحقق الاتفاق التام حول متغيرات الدراسة.

المقدمة: Introduction:

تعد المحاسبة من الركائز الأساسية التي تلعب دوراً مهماً "جوهرياً" في نجاح النشاط الاقتصادي حيث أنها توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة واللائمة لنجاح المؤسسة وتساعد نظم المعلومات المحاسبية المحاسبين على التطور نحو تصميم تلك النظم بكفاءة عالية بحيث توفر لمتخذي القرارات الإدارية على مختلف مواقعهم المعلومات التي يحتاجونها عند اتخاذهم للقرارات في مختلف المجالات وفي جميع فروع النشاط الاقتصادي، ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم، يجب إن تتصف بخصائص معينة أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات وذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة.

إن الخصائص النوعية للقوائم المالية هي القابلية للفهم من قبل الطرف الثالث من مستخدمي تلك القوائم الذين يفترض فيهم إن يكونوا على مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، كما إن من ضمن الخصائص النوعية الملائمة ملائمة المعلومات لحاجات صناع القرارات، كما يجب إن تتمتع المعلومات المحاسبية بالموثوقية حتى يمكن الاعتماد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، وتعتبر بصدق عن العمليات والإحداث. كما يجب إن يتم تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني، فمن الضروري إن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، كما يجب توخي الحيطة والحذر في حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الإحداث والعمليات، كما يجب اخذ التوقيت في الاعتبار فمن الضروري توافر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الإدارية قبل ان تفقد المعلومات المحاسبية مقدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات وقد يكون من المناسب في بعض الأحيان التضحية بشيء من الدقة لحساب التوقيت، وذلك في ضوء الأهمية النسبية والإلا فقدت المعلومات المحاسبية عنصر الملائمة.

إن المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ إن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق إرباحاً ونجاحاً للخطط المستقبلية وضماناً للاستمرار وتطور الشركات والمؤسسات. ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزءاً من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دوراً هاماً وفعالاً يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية. كما إن المعلومات المحاسبية يمكن إن يكون لها دور ايجابي في سلامة القرارات الإدارية ومن ثم نجاح خطط التنمية، وهذا الدور يأتي من توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها.

ومن هنا برزت أهمية الدراسة لتسلط الضوء على مخرجات النظام المحاسبي الحكومي إلا وهي المعلومات المحاسبية المتمثلة بالقوائم والكشوف والجداول والاستثمارات والسجلات لتلبي حاجة متخذ القرار من هذه المخرجات بهدف الاستفادة منها في دعم وتعزيز قراره.

وتم تقسيم الدراسة إلى مباحث، تناول المبحث الأول منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى المعلومات المحاسبية وخصائصها وتعليمات النظام المحاسبي المطبق والمنتج لتلك المعلومات، أما المبحث الثالث فقد اظهر نتائج التحليل الإحصائي لاستثمارات الاستبيان التي وزعت على المؤسسات حكومية وبيواع ٣٦ استمارة استبيان، أما المبحث الرابع فقد تناول أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول

المنهجية العلمية للبحث

١- هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:-

أ- توضيح ومعرفة واقع النظام المحاسبي الحكومي وأدواته في المؤسسات الحكومية المطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي ذات التمويل المركزي من وزارة المالية .

ب- تحديد لأي مدى قيام النظام المحاسبي من توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الإدارية .

ج- التعرف على مدى كفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة للإدارات الحكومية بهدف اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة.

د- تقديم التوصيات التي يمكن إن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسات الحكومية.

٢- فرضيات الدراسة :-

أ- إن النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية احد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية.

ب- إن للمعلومات المحاسبية القابلية والقدرة على احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية.

ج- المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية.

٣- أهمية الدراسة :-

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة الضرورية لتوافر المعلومات المحاسبية التي تفي باحتياجات متخذي القرارات الإدارية في المؤسسات الحكومية لذا فان عملية الربط بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات تعد أمراً ضرورياً وحتيمياً ومن هنا تبرز عدة نقاط هامة هي:-

أ-الإسهام في تقويم دور النظام المحاسبي الحكومي في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب-إظهار دور المعلومات المحاسبية في قدرتها وقابليتها على احتواء نشاطات المؤسسة الحكومية.

ج-إظهار الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

د-دراسة واقع استخدام وتطبيق المعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرار الإداري.

٤- منهجية الدراسة :-

لقد استعمل المنهج الوصفي التحليلي من قبل الباحث، كونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية لأنه يدرس الظاهرة في الواقع الحقيقي واستعمل الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات وهي كالتالي:-

أ- المصادر الأولية: تستخدم لمعالجة الإطار العلمي للدراسة والحصول على المعلومات المتوفرة في المؤسسات الحكومية حيث تم تصميم استبيان وزعت على الجهات المعنية والمشار إليها في عينة الدراسة.

ب- المصادر الثانوية: تستخدم لمعالجة الإطار النظري للدراسة التي تشتمل على الكتب العلمية والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

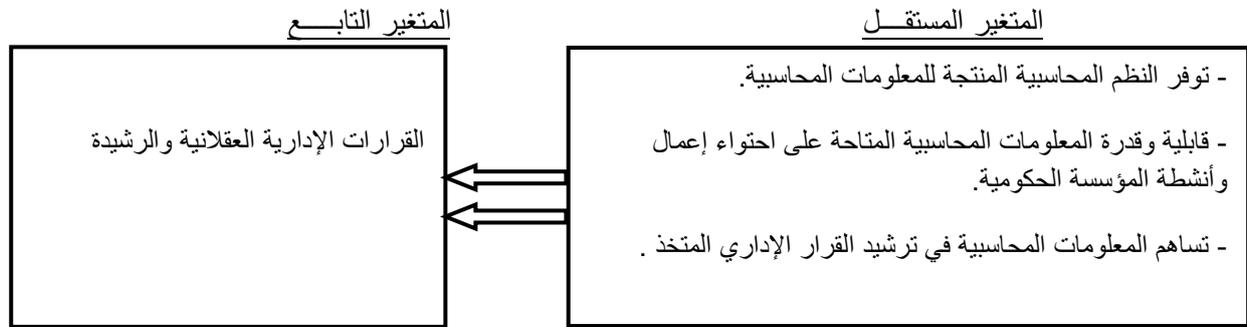
٥- مشكلة الدراسة :-

تشكل الدوائر والمؤسسات الحكومية العامة ركيزة أساسية ودورا " هاما" وحيويا" في دعم اقتصاد البلد، ونظرا" لأهمية هذه الدوائر والمؤسسات ومحاولة الارتقاء بها إلى أفضل مستوى إداري ومالي من اجل تنمية الاقتصاد والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه أي دولة، لذلك فان هذا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الأزمات ، وتحمل إدارة المؤسسة الحكومية المسؤولية الكاملة عن تخطيط ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات الإدارية بشأنها.

٦- عينة الدراسة :-

تم اختيار عينة من المؤسسات الحكومية العاملة في القطاع العام والممولة تمويلا مركزيا والمطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي وهي(مجلس محافظة المثنى ، محافظة المثنى/الإدارة المحلية ، مفوضية الانتخابات فرع المثنى-مديرية عامة ، دائرة الاستثمار-مديرية عامة ، دائرة الصحة-مديرية عامة، المديرية العامة للتربية-مديرية عامة، مديرية زراعة-مديرية) ، وكل هذه المؤسسات تعد حسابات ختامية سنوية تدقق من قبل ديوان الرقابة المالية.... وتم توزيع استمارات استبيان لهذه المؤسسات بعدد (٤٥) استمارة استرجع منها (٣٦)، أي بنسبة (% ٨٠) ، وبموجب كتاب رسمي صادر من الكلية لتسهيل مهمة الباحث.

٧ - متغيرات الدراسة:- يمكن إن تتحدد متغيرات الدراسة بالشكل التالي :-



٨- الدراسات السابقة:- تناول العديد من الباحثين والدارسين موضوع المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد

القرارات الإدارية ، وسيتم اخذ عينة من تلك الدراسات وكما يلي :-

أ-دراسة (الخرزلي ، ٢٠٠٦) أطروحة دكتوراه محاسبة بعنوان (أنموذج حديث لهرمية المعلومات المحاسبية الحكومية ،دراسة في دائرة المحاسبة) ، هدفت الدراسة إلى وضع أنموذج مقترح لهرميه حديثة ومتطورة للمعلومات المحاسبية تتلاءم مع تطور أهداف الدولة وواجباتها وانعكاس ذلك على موازنتها ، وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها العمل على إنشاء قاعدة معلوماتية متقدمة في دائرة المحاسبة ، وضرورة توفير نظام فعال

للمحاسبة الإدارية ، وضرورة تكوين مجلس في العراق يقوم بإصدار معايير محاسبية حكومية محلية على غرار المعايير الدولية.

ب-دراسة (النفار، ٢٠٠٧) رسالة ماجستير في إدارة الأعمال بعنوان (قدرة متخذي القرارات الإدارية على الاستفادة من البيانات المالية..دراسة على المنظمات غير الحكومية)، هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية البيانات المالية كأساس لعمليات صناعة القرارات الإدارية ، وفي ترشيد القرارات الإدارية ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اهتمام متخذي القرارات بالتحليل المالي وتدريب متخذي القرارات في مجال التحليل المالي وعقد الدورات في مجال اتخاذ القرارات.

ج- دراسة (Winterman, Smith & Abell , ٢٠٠٨): بعنوان (اثر المعلومات المحاسبية على صناعة القرارات الإدارية في الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة)، وقد خلصت الدراسة إلى إن معظم المستجيبين أكدوا الدور الايجابي الذي تلعبه المعلومات في صناعة القرارات وبخاصة تلك المعلومات المستقاة من نظم المعلومات الداخلية في الدوائر الحكومية، كما أكدت الدراسة على قيمة المعلومات كونها مستمرة ودقيقة وتوفر الوقت والمال، وان القرارات التي تتخذها الدوائر الحكومية تعتمد بشكل مكثف ومبنية على خليط/مزيج معقد من المتطلبات وان التنوع في مصادر المعلومات يعكس هذا التعقيد، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع منها:-

*تطوير أساليب حديثة لقليل خطر المعلومات غير المجدية المزودة لمتخذي القرارات.

*دراسة للسلوك المتبع في جمع المعلومات واتخاذ القرارات من اجل خلق ثقافة خاصة داخل المؤسسة.

د- دراسة (Ashcroft & Maggie, ٢٠١٠)، بعنوان (قياس اثر استخدام المعلومات المحاسبية في صناعة القرارات لدى العاملين في المستشفيات في بريطانيا)، حيث طبقت الدراسة على ١٤٦٠ من العاملين في هذا المجال وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد وجود اثر للمعلومات على اتخاذ القرارات فيما يتعلق برعاية المرضى من حيث اختيار العلاج وكميته والمعايير الخاصة به.

المبحث الثاني / الجانب النظري

ماهية المعلومات المحاسبية وخصائصها والنظام المحاسبي الحكومي المطبق

١-البيانات والمعلومات المالية :

للمعلومات أهمية قصوى في الحياة العملية في اتخاذ القرارات وإذا تطرقنا إلى المعلومات لا بد من العودة

إلى أصلها وهو البيانات ، فأن المعلومات تعد بيانات مر عليها عملية تشغيل وكما يلي:-

أ- البيانات:-

هي عبارة من مجموعة حقائق وأرقام غير معالجة وكما نعرف إن البيانات التي جرى عليها معالجة تصبح معلومات (المجمع العربي ، ١٩٩٢) وتعتبر البيانات مجموعة من الحقائق أو الرسائل أو الإرشادات أو الآراء أو الاتجاهات أي أنها تمثل المادة الأولية للمعلومات (Cascio and Award ١٩٨١)،(شهاب ، ١٩٨٤).

ب- المعلومات:-

هي البيانات المجهزة في شكل منظم ومفيد وبالتالي فهي نوع من المعرفة الناتجة عن عمليات تشغيلية أو بيانات تم معالجتها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات، وعلى ذلك فان الفرق الجوهرى بين البيانات والمعلومات هو مدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لذلك قد تعتبر بيانات لشخص معين ولكن تعتبر معلومات لشخص آخر على سبيل المثال البيانات المالية تعتبر معلومات لمتخذ القرار (المدير) ولكن تعتمد نفس تلك المعلومات تعتبر بيانات لدى المحلل المالى (النفار، ٢٥، ٢٠٠٧).

وتتسم المعلومات بالجودة إذا توافرت فيها الخصائص التالية (شهيبي، ١٩٩٤)، (برهان، ١٩٩٦)، (سلطان والبيكري، ٢٠٠٠)، (المغربي، ٢٠٠٢)، (جوده وآخرون، ٢٠٠٤):-

أولاً- الشمول : يجب إن تتصف المعلومات بالكمال الذي يفيد متخذي القرار.

ثانياً- الدقة : توفير معلومات حسب طلب المستخدم والموضوع محل البحث وتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيل المعلومات للموقف أو الحدث الذي تصفه.

ثالثاً- التوقيت : إن توفير المعلومات في الوقت المناسب لمستخدميها يفيد في درجة بالغة الأهمية لمتخذ القرار.

رابعاً- الوضوح: إن من المهم إن تكون تلك المعلومات خالية من الغموض وسلسلة ومفهومة بشكل كبير لمستخدميها.

خامساً- المرونة: مدى قابلية المعلومات للتكيف بحيث يمكن استعمالها أكثر من مرة.

سادساً- الموضوعية: أي أنها خالية من قصد التحريف أو التغيير لغرض التأثير على مستخدم المعلومات أو متخذ القرار .

٢-القرارات الإدارية:-

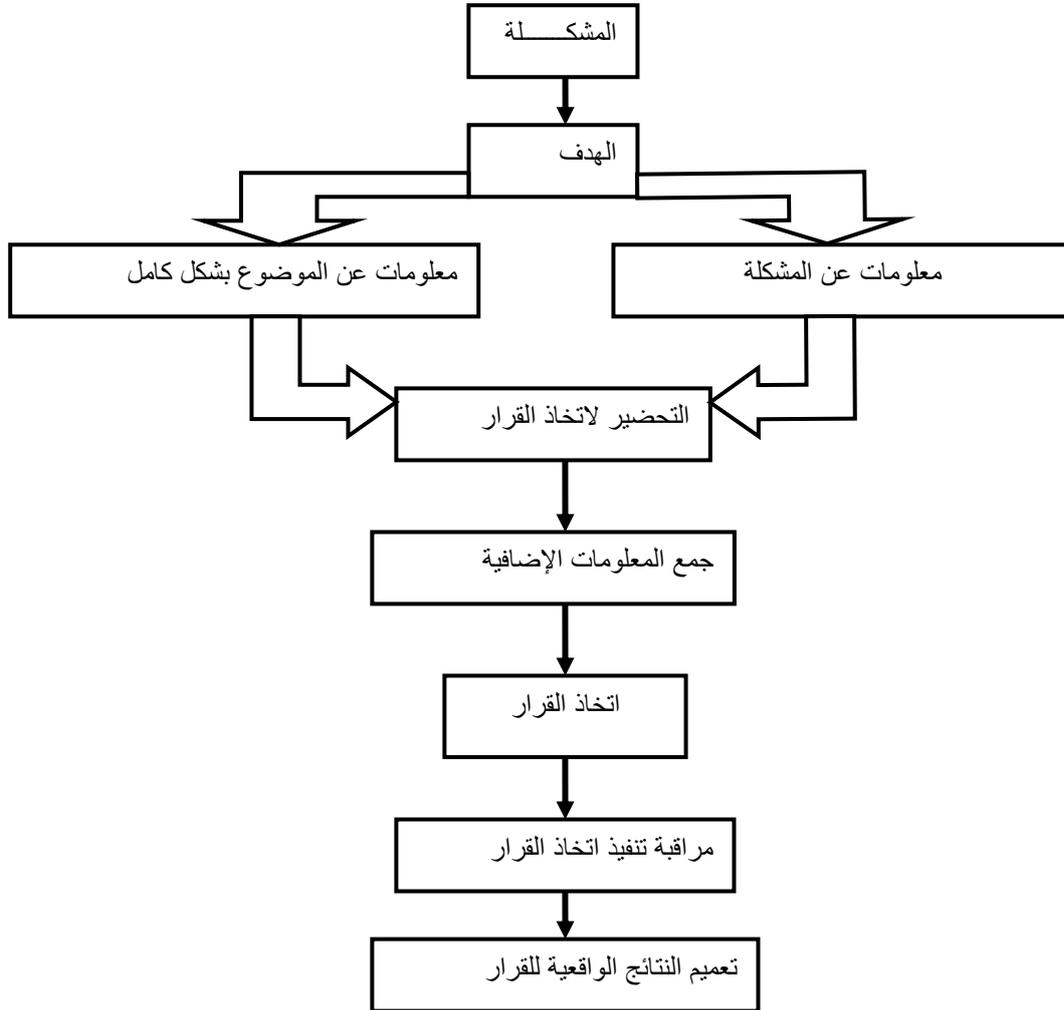
مفهوم عملية اتخاذ القرار :- توصف عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة كما يوصف المدير بأنه متخذ قرارات وان قدرته على اتخاذ القرارات وحقه إلى ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري ومن هنا فإن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية وان النجاح الذي تحققة أية مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة .

ولقد عرف فقهاء القانون الإداري القرار بأنه:

(الوسيلة التي تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها)(كنعان، ١٩٩٨، ٧٥).

وبذلك فان عملية اتخاذ القرار الإداري تتضمن خيارا واعيا فعندما يفضل المدير خيارا دون سواه فانه بذلك يصل إلى استنتاج معين ويصطفي مسار عمل محدود ، من بين عدد من البدائل، حيث الهدف من اتخاذ القرار هو اختيار ذلك البديل الأفضل ، من حيث قدرته على تحقيق اكبر مجموعة من النتائج المرغوبة ، واقل عدد

من النتائج غير المرغوبة، ومن خلال ما سبق نستنتج إن عملية اتخاذ القرار هي عملية متعددة الخطوات تتوج أخيرا باختيار حل معين كخطوة أخيرة (الشماح ، ٢٠٠٤). شكل رقم (١) خطوات اتخاذ القرارات



المصدر: (مشرفي، ١٩٩٧، ٢٨)

ويجمع علماء الاداره على إن مفهوم القرار الإداري ينسحب على العملية المعقدة التي تتم لاختيار الحل الدائم لمشكلة إدارية معينه مهما كانت طبيعة هذه المشكلة ويمكن بيان ماهية عملية اتخاذ القرارات من خلال تحديد الصفات المميزة لهذه العملية وهي كالتالي (كنعان ، ١٩٩٢ ، ٧٨):-

أولاً- أنها عملية قابلة للترشيد : ذلك إن هذه العملية تقوم على افتراض مؤداه انه ليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية لهذا الترشيد.

ثانياً- أنها تتأثر بعوامل ذات صيغة إنسانية واجتماعية.

ثالثاً- أنها عملية تمتد في (الماضي و المستقبل).

رابعاً- أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة.

خامسا- أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول.

سادسا- أنها عملية ديناميكية مستمرة .

٣- النظام المحاسبي نظام للمعلومات:-

تؤدي النظم المحاسبية دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة من خلال مجموعه متجانسة ومتراصة من الموارد المادية والبشرية في المنظمة والمسؤولة عن تحضير المعلومات المحاسبية والمالية وتوصيلها إلى المستويات الإدارية لإغراض التخطيط والرقابة على الأنشطة حيث تشكل إطارا يتم من خلاله تنسيق الموارد (المالية والمادية والبشرية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المؤسسة (الدهراوي، ٢٠٠٢، ١٨) كما في الشكل رقم (٢).

ويختص النظام المحاسبي بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة واتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة (موسكوف وسيكمن ، ٢٠٠٢ ، ٢٥).

شكل رقم (٢) عمليات النظام المحاسبي



المصدر: (جعفر، ٢٠٠٣، ٣١)

٤- النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي:-

يعد النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في المؤسسات الحكومية مصدرا أساسيا للمعلومات حيث يهدف إلى إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية (كما "ونوعا") إلى المهتمين الداخليين والخارجيين وتتمثل مقومات النظام المحاسبي في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه ويمكن تحديد بعض المقومات الأساسية للنظام المحاسبي على النحو الآتي (وزارة المالية ، تعليمات النظام المحاسبي الحكومي ، ١٩٨٥):-

أولا: دليل الحسابات:

يعد دليل الحسابات الخطوة الأهم في تحديد الإطار التنظيمي للنظام المحاسبي حيث يساهم في تحديد أسماء الحسابات ومضمونها وتوحيد الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المؤسسات الحكومية المختلفة.

ويمثل دليل الحسابات وعاءا" شاملا لجميع الحسابات وأداة لتصنيفها وتبويبها في مجموعات متشابهة بطريقة تسهل ترحيل العمليات المالية وتسهيل مراقبتها والرجوع إليها عند الحاجة.

ثانيا: المجموعة المستندية والدفترية:

ألزم المشرع المتمثل بوزارة المالية وبموجب تعليمات النظام المحاسبي الحكومي كافة دوائر القطاع الحكومي الممول مركزيا والمشمولة بقانون الإدارة المالية والدين العام رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ (والذي جاء بديلا" عن قانون

أصول المحاسبات العامة/الملغي) وقانون الموازنة الاتحادية للدولة وتعليمات تنفيذ الموازنة ، بضرورة تنظيم حسابات تلك المؤسسات وحفظ سجلاتها ودفاترها بموجب هذا التعليمات المشار إليها أعلاه كما حددت التعليمات السياسات المحاسبية التي يجب إتباعها في هذه المؤسسات والتي تتضمن مجموعة من الأدوات التطبيقية التي تستخدمها الدائرة لبيان مدى التزامها بالتعليمات المالية في إنتاج المعلومات المحاسبية وإعداد القوائم المالية .

وتعد المجموعة المستندية الأداة الأساسية لجمع البيانات وإدخالها في النظام المحاسبي حيث يتم حصر البيانات المحاسبية من العمليات الداخلية والخارجية للدائرة وإدخالها النظام المحاسبي باستخدام :-

١- المستندات الأساسية وهي : أ- مستند صرف ب- مستند القيد ج- وصل قبض ، هذا مع استمرار استخدام باقي المستندات الفرعية المتمثلة بقائمة الرواتب والسفر والإيفاد ومستندات الإدخال المخزني والإخراج المخزني وغيرها من المستندات الفرعية المقررة من دائرة المحاسبة باعتبارها موثقات أصولية لعملية الصرف ودليلا موضوعيا للإثبات المحاسبي.

٢- المجموعة الدفترية: وتتمثل المجموعة الدفترية في كافة الدفاتر والسجلات المحاسبية التي يتم استخدامها لإثبات العمليات وتسجيلها من واقع المستندات وتتكون المجموعة الدفترية من:-

أ- سجل اليومية العامة . ب- سجل الأستاذ العام ج - سجل الإيرادات النهائية.

د- سجل الحسابات الشخصية المدينة/السلف. هـ - سجل الحسابات الشخصية الدائنة/الأمانات.

ح- سجل توحيد الحسابات السنوية.

ز - المجموعة الدفترية المساعدة وهي:

أولاً: سجل الصندوق. ثانياً: سجل المصروفات النثرية. ثالثاً: سجل الرواتب.

رابعاً : سجل الموجودات الثابتة. خامساً : سجل مراقبة المستندات والاستثمارات.

سادساً : سجل مراقبة العقود والمقاولات.

٣- كشوف الحسابات الشهرية: وهي الجداول التي تظهر نتائج التصرفات المالية للوحدة الحسابية وتشمل ما يلي :-

أ- ميزان المراجعة الشهري. ب- شهادة مطابقة المصرف. ج- شهادة موجود الصندوق.

د- جداول المصروفات النهائية. هـ - جداول الإيرادات النهائية.

و- جداول للحسابات الشخصية المدينة/السلف. ز - جدول للحسابات الشخصية الدائنة/الأمانات.

٤- القوائم والتقارير المالية :

تعد القوائم والتقارير المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للإطراف الخارجية وهذه القوائم والتقارير تقدم تاريخاً "مستمرًا" ومعبرا عنه بوحدات نقدية وهناك نوعين منها هي:

أ- قوائم وتقارير مالية : وهي التي أوجبت التعليمات المالية بإعدادها وهي قائمة المركز المالي (بضمنها

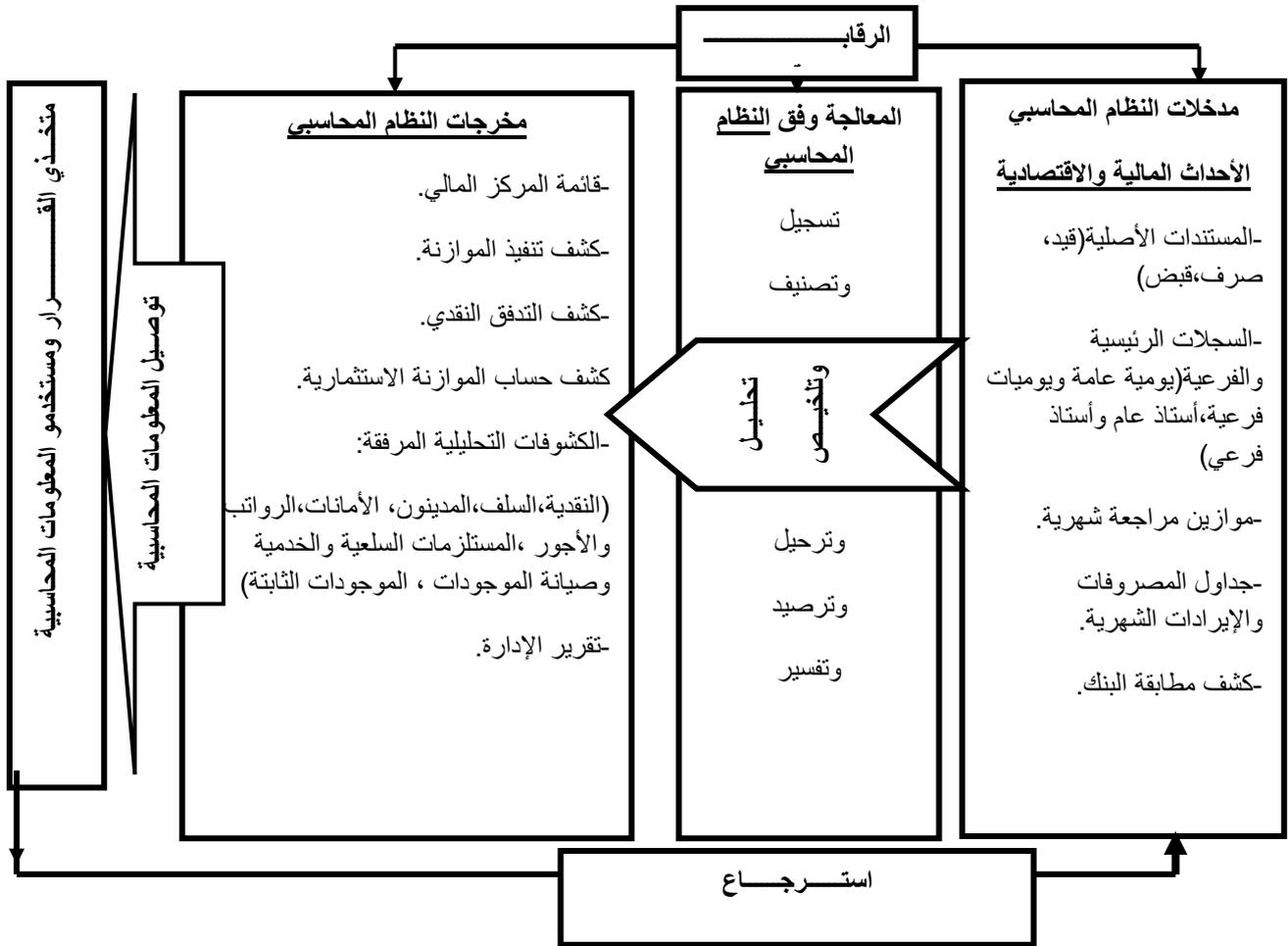
الحسابات المتقابلة كإحدى الوسائل الرقابية) وحساب تنفيذ الموازنة (المخصص مقابل الفعلي) وكشف

التدفق النقدي وكشف حسابات الموازنة الاستثمارية، إضافة إلى الكشوفات والجداول التحليلية منها كشف الرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية والصيانة وكشف الموجودات الثابتة وكشف السلف والمدنيين وكشف الأمانات والدائنون وغيرها من الكشوفات حسب حجم وكبر وطبيعة الدائرة إضافة إلى تقرير الإدارة إضافة إلى تقرير المدقق الخارجي المتمثل بديوان الرقابة المالية.

ب- قوائم مالية وإحصائية أخرى: وتعد هذه القوائم حسب طبيعة عمل الدائرة منها قوائم بأسماء الأفراد العاملين (الأسماء والرواتب الاسمية والمخصصات والدرجات الوظيفية وسنوات الخبرة وغيرها) وقوائم بعدد بالموجودات الثابتة (كالمباني والسيارات.. وغيرها) وقوائم المخزون السلعي (أقرطاسيه والأدوات الاحتياطية والوقود وغيرها)، قوائم بالمشاريع المنجزة وقيد الانجاز ونسبة الانجاز المالي والمادي/الكمي ، وتعتبر هذه التقارير الإحصائية وغيرها من القوائم مصدر آخر من المعلومات تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، وهكذا نجد إن القوائم تمثل المصادر الأساسية للمعلومات المحاسبية اللازمة لتقييم واتخاذ القرارات الإدارية(الشيرازي ، ١٩٩٠ ، ص٣٢٢).

ويرى (جعفر ، ٢٠٠٣ ، ٣١) بان المحاسبة نشاط خدمي وليس غاية في حد ذاتها وتتبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن إن توفرها تلبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية وعلى هذا يمكن اعتبار المحاسبة مصنعا للمعلومات ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم(٣) والذي يشير إلى مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي.

الشكل رقم (٣)



المصدر: إعداد الباحث*^١.

ويرى الباحث بان النظام المحاسبي يهدف إلى إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة وأعداد الخطط ورسم السياسات الهامة للدائرة وكل هذه الأمور تتطلب اتخاذ قرارات إدارية تستند قوتها وسرعتها بناءً على ما يوفره النظام المحاسبي من معلومات محاسبية هامة لها الأثر الإيجابي في ترشيد تلك القرارات .

٥- مستخدمو المعلومات المحاسبية :-

يوجد العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تتباين احتياجاتهم انطلاقاً من تباين أهدافهم وغاياتهم وتتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية فهي تستخدم (دهمش ، ١٩٩٥ ، ص ١١) :-

أ- أساساً لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

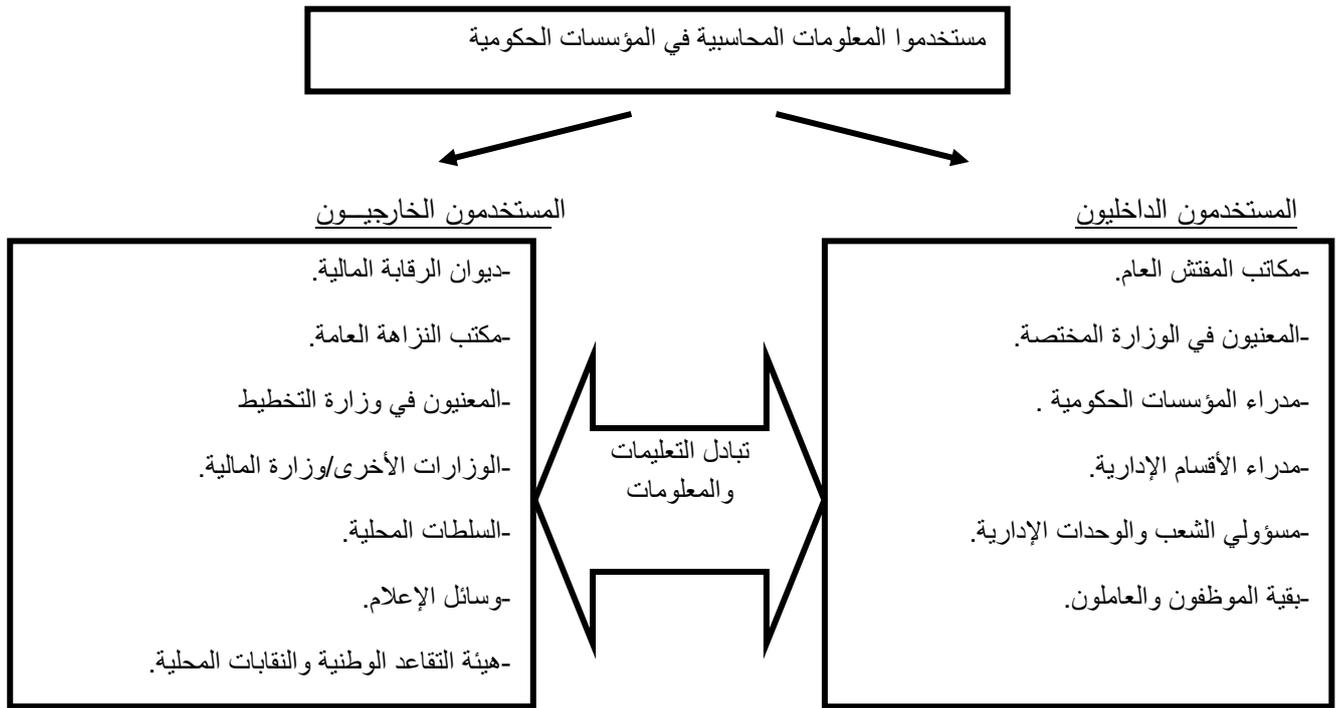
ب- في القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية.

ج- تلبية المتطلبات الضريبية وللوفاء بالاحتياجات القانونية والتشريعية.

*^١ تم رسم الشكل بناءً على الخبرة المتواضعة للباحث ومن اللقاءات مع العديد من الموظفين باختلاف درجاتهم وعناوينهم الوظيفية.

ويرى الباحث أن مستعملي المعلومات المحاسبية في البيئة المحلية يمكن تقسيمهم إلى مستخدمون داخليون وهم المعنيون في الدائرة الحكومية أو الوزارة المعنية وهم الذين يستعملون المعلومات المحاسبية بشكل مباشر أضافه إلى مستخدمون آخرون خارج المؤسسة أو الوزارة المعنية وهم مختلفون في استخدامهم للمعلومات المحاسبية كلا حسب غاياته وأهدافه سواء كان للتخطيط أو الرقابة والتدقيق أو الإشراف أو التمويل أو للتقييم هو للدراسة والتحليل وكما في الشكل رقم (٤).

الشكل رقم (٤) مستخدموا المعلومات المحاسبية في المؤسسات الحكومية



المصدر: إعداد الباحث*٢.

٦- طبيعة المعلومات المحاسبية وخصائصها :-

إن غالبية المعلومات التي تقدمها المحاسبة هي معلومات مالية وكمية ، على الرغم من وجود بعض المعلومات المحدودة التي قد تكون غير مالية ونوعية .

إما من حيث طبيعة المعلومات التي تقدمها المحاسبة والتي تحتاجها الإدارات المختلفة بالمؤسسة ومدى الاختلاف في هذه المعلومات تبعا للاختلاف بالمستوى الإداري فهناك ثلاث مجموعات من المعلومات وهي (Upchurch, A. ١٩٩٨):-

*٢ تم الحصول على البيانات من خلال الخبرة المتواضعة للباحث ومن اللقاءات مع العديد من الموظفين باختلاف درجاتهم الوظيفية وعناوينهم الإدارية.

١- المعلومات الإستراتيجية :- وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة العليا في المؤسسة وذلك لغايات تحديد أهداف المؤسسة والمصادر والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وتتصف هذه المعلومات بعدم دقتها وبأنها تغطي المؤسسة ككل ولفترات مالية متوسطة وطويلة الأجل ، كما أنها تتصف بأنها تغطي معلومات اقتصادية واجتماعية وسياسية للبيئة المحيطة التي تعمل من خلالها الشركة ، ومن الأمثلة على المعلومات الإستراتيجية :

- الوضع الحالي والمستقبلي لسلعة تنتجها المؤسسة.

-القرارات والإجراءات التي يمكن إن تتخذها الدولة وتؤثر على ما تنتجه المؤسسة أو ما تقدمه من خدمات .

-الوضع التنافسي الحالي والمستقبلي المؤسسة وحصة المؤسسة في السوق ومدى إمكانية زيادة هذه الحصة .

٢- المعلومات التكتيكية:-

وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة الوسطى في المؤسسة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها الإدارة العليا إلى أفعال وإعمال قابلة للتنفيذ ، فالإدارة العليا تضع الأهداف العريضة المؤسسة لتقوم الإدارة الوسطى بترجمة هذه الأهداف إلى وسائل وإجراءات قابلة للتنفيذ ، واهم ما تتصف به المعلومات التكتيكية أنها تعطي فترة زمنية اقصر مما تغطيه المعلومات الإستراتيجية (في حدود عامين) ، بأنها أكثر دقة من المعلومات الإستراتيجية . ومن الأمثلة على المعلومات التكتيكية :

-كيفية تمويل عمل الشركة لغايات أوسع، فهل من الأفضل زيادة رأس المال أم الحصول على قروض إضافية.

-هل يجب شراء الآلة X أم الآلة Y لتصنيع منتج جديد ؟

- هل يجب فتح فرع جديد للشركة في المنطقة A أم المنطقة B.

٣- المعلومات التشغيلية :-

وهي المعلومات التي تحتاجها الإدارة الدنيا والعاملين في الشركة لغايات التشغيل والتي تساعد في الوصول إلى الخطط والبرامج التي يتم وضعها من قبل الإدارة الوسطى في المؤسسة ، واهم ما تتصف به المعلومات التشغيلية بأنها أكثر دقة وتحديدًا من المعلومات الإستراتيجية والتكتيكية ، وتغطي فترة زمنية قصيرة ، وتعلق بشكل أساسي بالعمليات التشغيلية الداخلية المؤسسة ومن الأمثلة على المعلومات التشغيلية :

-نوعية المادة الخام الواجب استخدامها للتصنيع .

-وسيلة النقل الإضافية الواجب اعتمادها لإيصال طلبات الزبائن خلال فترة زيادة الطلب .

-كمية الإنتاج اليومي .

-عدد الإعلانات ونوعية وسيلة الإعلان التي ستستخدم خلال الأسبوع القادم .

٧-الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: Qualitative Characteristics

١- الخصائص الرئيسية:

أ- ملاءمة المعلومات وتشمل: أولاً : القدرة التنبؤية. ثانياً: التوقيت المناسب. ثالثاً: تقييم التنبؤ السابق.

ب - إمكانية الاعتماد والثقة على المعلومات وتشمل :

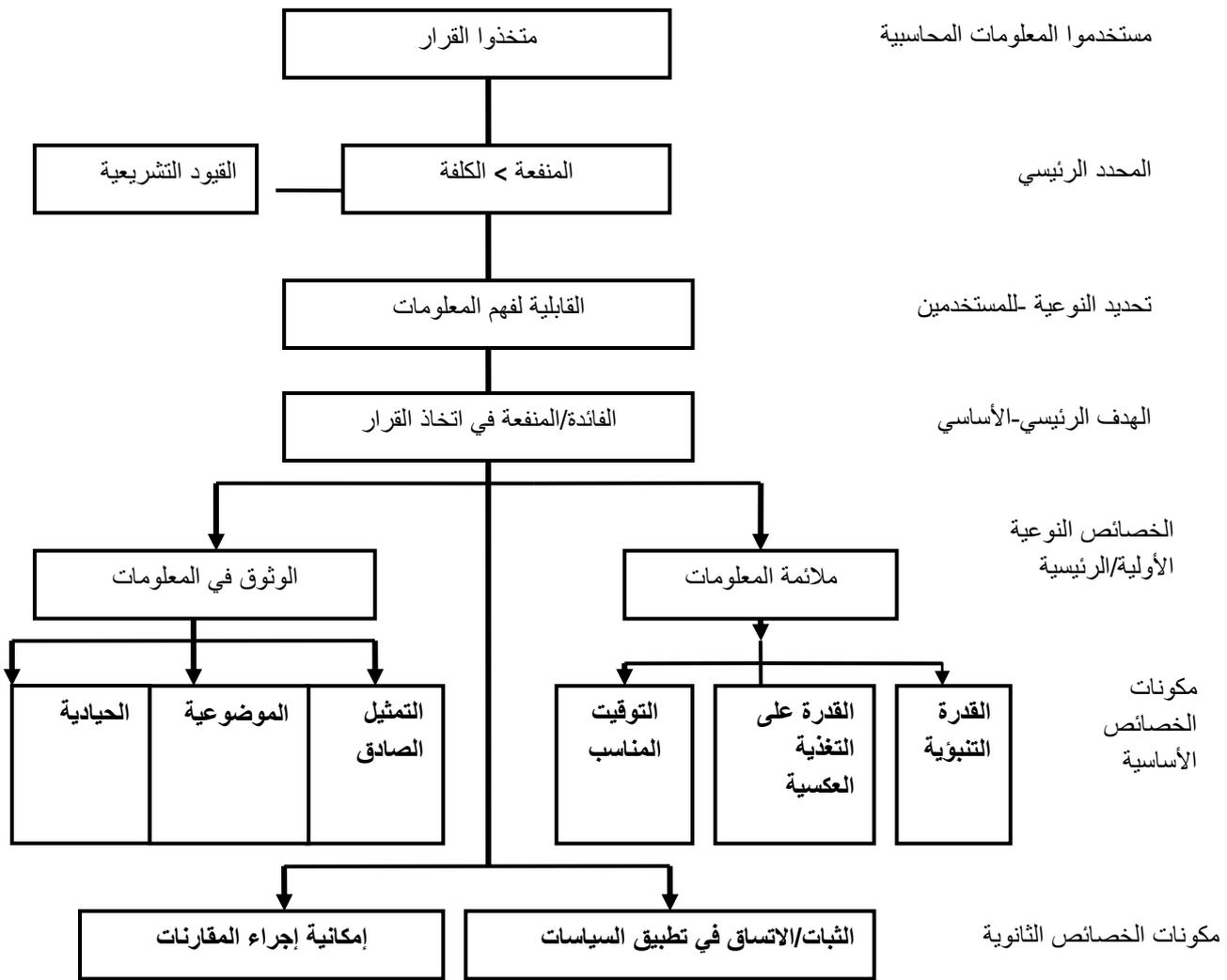
أولاً: القابلية للتحقيق (إمكانية التحقيق) . ثانياً : عرض المعلومات بأمانه (الصدق بالتعبير). ثالثاً:حيادية المعلومات.

٢- الخصائص الثانوية للمعلومات:

أ- قابلية المعلومات للمقارنة. ب- ثبات /اتساق المعلومات.

حددت (FASB) مجلس معايير المحاسبة المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي يمكن على ضوءها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة لإغراض اتخاذ القرارات. الشكل رقم (٥).

شكل رقم(٥) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: (Spiceland,David,and other , ٢٠٠١, p١٩).

وفيما يلي شرح عن خصائص المعلومات المحاسبية :

١-ملائمة المعلومات : إن المعلومات المحاسبية يجب إن تتميز بخاصية الملائمة وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من اجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفا مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة ولأجل تحقيق صفة الملائمة لتلك المعلومات لابد من أن تتوفر لها الصفات النوعية (النقيب ، ٢٠٠٤ ، ٢٩٣) وهي كما يلي :

أ- القدرة التنبؤية : لكي يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب إن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو إن تؤدي هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية(الشيرازي ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠) .

ب-القدرة على إعادة التقييم : ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام وقدرته على التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة باستمرار لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير وتقييم نتائج القرارات السابقة (Hendriksen, ١٩٩٢, p١٣٣).

ج- التوقيت المناسب : تعتبر المعلومات ملائمة لوقتها عندما تكون متاحة للمستخدمين في وقتها الملائم والمناسب لتسمح باستخدامها في عملية القرار (Spiceland & other , ٢٠٠١, p٢٠).

ب- الوثوق في المعلومات : وتتعلق هذه الخاصية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها فالمعلومات المحاسبية هامة ومفيدة إذا تمكن مستخدميها الاعتماد عليها كمقياس للظروف والإحداث الاقتصادية التي تمثلها (Kieso & others , ٢٠١٠, p٣٥-٣٦) ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا إن تتوفر فيها مجموعة من الصفات النوعية وهي كما يلي :

أولاً- التمثيل الصادق للمعلومات : إن الصدق في تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العلمي الذي يعكس الإحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية يعتبر معيارا أساسيا (النقيب ، ٢٠٠٤ ، ٢٩٤).

ثانيا- الموضوعية (إمكانية التثبيت من المعلومات) : وتعني في المفهوم المحاسبي توفير شرط الموضوعية في أي قياس علمي وهذه الخاصية تعني إن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع إن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب (حنان ، ٢٠٠٣ ، ١٨٤) .

ثالثا- حيادية المعلومات : تتوفر للمعلومات المحاسبية صفة الحيادية إذا كانت تخلو من التحيز عن طريق قياس النتائج أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على غيرها من الفئات (Kieso & others , ٢٠١٠, p٣٥-٣٦)

٢- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية :

أ - إمكانية إجراء المقارنات: إن فاعلية المعلومات المحاسبية على إجراء المقارنات بين القوائم المالية لنفس السنة وبين وحدة اقتصادية أخرى أو لنفس الوحدة بين سنة وأخرى، وتعتبر المدخل الأساسي والمنهج العلمي في إجراء التحليل المالي والمحاسبي.

ب - الاتساق: ولتحقيق هذه الخاصية يتوجب الالتزام بإحدى السياسات الهامة في المحاسبة والمتمثلة بخاصية الثبات/الاتساق في تطبيق الطرق والممارسات المحاسبية من سنة لأخرى (Spiceland & other, ٢٠٠١, p٢٠).

المبحث الثالث/الجانب العملي

مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال أداة القياس/الاستبانة التي تم إعدادها، حيث تم توزيع (٤٥) استمارة استرجع منها (٣٦)، على المؤسسات الحكومية العاملة في القطاع العام والمطبقة للنظام المحاسبي الحكومي اللامركزي والممولة تمويل مركزي والبالغ عددها (٧) مؤسسات، وتم اختيار هذه المؤسسات باعتبارها مديريات عامة تقوم بأعداد حسابات ختامية سنوية ولها قسم في الموازنة العامة للدولة وتخضع لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية، والمشار إليها في عينة الدراسة.

١-مجتمع الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية العليا والوسطى والموظفين الإداريين والبالغ عددهم (٣٦) فرداً، وقد تم تطبيق الدراسة على جميع أفرادها، ولكي يتم التعرف على مجتمع الدراسة تم ذلك من خلال معرفة خصائص أفرادها، ولتوضيح المهمة التي يتصف هذا المجتمع، يمكن إبراز أهم الملامح في النقاط التالية :-
أ-سنوات الخدمة الوظيفية:- جدول رقم (١) خصائص مجتمع الدراسة وفقاً لسنوات الخدمة الوظيفية :-

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من ٥ سنوات	٨	٢٣%
من ٦ إلى ١٠ سنوات	١٠	٢٩%
من ١١ إلى ٢٠ سنة	٦	١٦%
من ٢١ إلى ٣٠ سنة	٦	١٦%
أكثر من ٣٠ سنة	٦	١٦%
المجموع	٣٦	١٠٠%

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) إن حوالي ثلث أفراد المجتمع لديهم سنوات خدمة وظيفية (٦ إلى ١٠ سنوات) بنسبة (٢٩%)، يليهم الأفراد اللذين لديهم سنوات خدمة (اقل من ٥ سنوات) وذلك بنسبة (٢٣%)، نلاحظ قلة في أعداد أفراد العينة الذين لديهم خدمة وظيفية أكثر من ١١ سنة حيث نلاحظ تساوي أعداد الأفراد العينة للفئات الثلاثة الأخيرة وبنسبة (١٦%) بالتساوي .

ب-المؤهل العلمي :- جدول رقم (٢) يبين خصائص العينة وفقا للمؤهل العلمي:-

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
إعدادية	٣	٨%
دبلوم	٥	١٤%
بكالوريوس	٢٠	٥٥%
دراسات عليا	٨	٢٣%
المجموع	٣٦	١٠٠%

من خلال الجدول رقم (٢) والخاص بخصائص العينة حسب المؤهل العلمي نلاحظ إن أكثر من نصف أفراد العينة المدروسة كانوا يحملون المؤهل العلمي (البكالوريوس) بنسبة (٥٥%) ، ويأتي بعدهم أصحاب الشهادات العليا بنسبة (٢٣%) ، هذا يدل على إن أغلبية أفراد العينة المدروسة يحملون مؤهلات علمية مناسبة تعكس قدرتهم على فهم وإدراك والإجابة على عبارات أداة هذه الدراسة .

ج-التخصص العلمي :- جدول رقم (٣) يوضح أفراد العينة مصنفيين حسب التخصص العلمي :-

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
إدارة	٤	١١%
محاسبة	١٥	٤٢%
اقتصاد	٦	١٧%
تخصص آخر	١١	٣٠%
المجموع	٣٦	١٠٠%

من خلال ملاحظة الجدول رقم (٣) كانت عينة الدراسة تتركز بين من هو بتخصص إدارة إذ بلغ عددهم (٤) أفراد وبنسبة كانت ١١% وبين تخصص محاسبة البالغ عددهم (١٥) فرد وبنسبة ٤٢% والتي كانت هي الأعلى من بين التخصصات الأخرى وهذا دليل كفاءة العينة كون المحاسبين يشكلون النسبة الأكبر والذين يكونون أكثر إدراكا للدراسة من بقية التخصصات، إما تخصص الاقتصاد فكان عدد الأفراد ٦ وبنسبة كانت ١٧% وإما بقية التخصصات الداخلة في العينة فكان عدد أفرادهم ١١ فردا وشكلوا نسبة ٣٠% من العينة المدروسة.

د-العنوان الوظيفي:- جدول رقم (٤) يوضح أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي:-

العنوان الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
مدير عام	٧	٢٠%
معاون مدير عام	٦	١٧%
مدير مديرية	١	٣%
مدير حسابات	١٠	٢٩%

مدير رقابة	٨	٢٣%
إداري	٤	١١%
المجموع	٣٦	١٠٠%

الجدول رقم (٤) يوضح خصائص العينة حسب العنوان الوظيفي ، فكان أفراد العينة من هم بدرجة مدير عام (٧) وبنسبة كانت ٢٠ % ومعاون مدير عام كانوا (٦) أفراد وبنسبة كانت ١٧ % ، ومدير مديرية (١) فرداً وبنسبة كانت ٣ % ومدير حسابات (١٠) وبنسبة كانت ٢٩ % ومدير رقابة بواقع (٨) أفراد وبنسبة هي ٢٣ % ، وأخير من هم بعنوان وظيفي إداري فكانوا ٤ أفراد وشكلوا نسبة ١١% من النسبة الكلية للعينة .

هـ- النظام المحاسبي المطبق:- جدول رقم (٥) يوضح نوع النظام المحاسبي المطبق

النظام المحاسبي المطبق	التكرار	النسبة المئوية %
يدوي	٢١	٥٨%
الكثروني	٠	٠%
يدوي والكثروني	١٥	٤٢%
المجموع	٣٦	١٠٠%

جدول رقم (٥) ركز على دراسة وتفصيل خصائص العينة للأفراد من ناحية نوع النظام المحاسبي المنطبق ، فكان النظام المحاسبي اليدوي أكثر نسبياً في العينة حيث بلغ عدد أفراد العينة المؤيدين لهذه الطريقة ٢١ فرداً وبنسبة كانت ٥٨ % ، إما عدد الأفراد الذين يمارسون النظام المحاسبي الالكثروني فكانوا صفر ، بالنسبة للذين كانوا يستخدمون النظام المحاسبي المختلط (يدوي - الكثروني) فكان عدد الأفراد ١٥ فرداً وبنسبة كانت ٤٢ % .

و- طبيعة نشاط الدائرة :- جدول رقم (٦) يوضح نوع طبيعة نشاط الدائرة

طبيعة نشاط الدائرة	التكرار	النسبة المئوية %
خدمي	٢٢	٦١%
زراعي	٦	١٦%
نشاط آخر	٨	٢٣%
المجموع	٣٦	١٠٠%

٢- اختبار مقياس الاستبيان:-

تتناول هذه الفقرة عرض البيانات التي أظهرتها استمارات الاستبيان وتحليلها إحصائياً فيما يخص المعلومات المحاسبية ، حيث تم تصنيف تلك المعلومات في الاستمارة إلى ثلاثة متغيرات رئيسية انسجاماً مع مشكلة وفرضية الدراسة وبما يحقق الهدف المطلوب من تلك الدراسة ولقد استخدم الباحث لهذا الغرض مقياس (ليكارت الخماسي) (LIKERT SCALE)، الذي يتوزع بين أعلى وزن له للفقرة (اتفق تماماً أعطيت ٥ درجات) ، إلى أوطأ وزن له للفقرة (لا اتفق تماماً" وأعطيت ١ درجة) ، بعد ذلك تم عمل جدول التوزيعات التكرارية لمتغيرات الدراسة لاعتماد هذا النوع من الجداول لإغراض عملية التحليل الإحصائي للحصول على الأوساط الحسابية الموزونة ، والانحرافات المعيارية (الوادي وسمحان، ٥١، ٢٠١٠).

واعتمد الباحث أيضا" على الوسط الحسابي الفرضي^٣ * البالغ (٣) كمعيار من اجل قياس وتقييم الدرجة التي يتم الحصول عليها فيما يخص متغيرات الدراسة (فإذا كان الوسط الحسابي < من (٣) فانه يتجه نحو الاتفاق أو الاتفاق التام للفقرة ، إما اذا كان الوسط الحسابي > من (٣) فانه يتجه نحو عدم الاتفاق أو الاتفاق التام . وبعد إجراء المعالجة والتحليل الإحصائي تم الحصول على الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية وبالشكل التالي :-

أولاً- النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية احد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية (الملحق رقم ١):-

يشير الجدول (٧) إلى التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول اثر النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية على اعتبار كونه احد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية، حيث يتضمن الجدول الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لهذا المتغير.

جدول (٧) : النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية

المتغير	الفقرات	إجابات أفراد العينة					المؤشرات الإحصائية	
		اتفق تمامًا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تمامًا	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون
النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية احد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية.	X١	٢١	١٥	٠	٠	٠	٤.٥٨	١.٦٤
	X٢	٤	٣٢	٠	٠	٠	٤.١١	٢.٣٧
	X٣	٨	٢٨	٠	٠	٠	٤.٢٢	٢.٠٢٢
	X٤	٣٠	٦	٠	٠	٠	٤.٨٣	٢.٠٢٠
	X٥	٠	٢٠	١٦	٠	٠	٣.٥٦	١.٩٠٩
	X٦	٨	١٤	٦	٨	٠	٣.٦١	١.١٣١
	X٧	٨	٢٣	٥	٠	٠	٤.٠٨	١.٦٧
	X٨	٦	٥	١٩	٦	٠	٢.٩٧	١.٦٤٨
	X٩	٩	١٦	١١	٠	٠	٣.٩٤	١.٣٣
	X١٠	٢٢	١١	٣	٠	٠	٤.٥٣	١.٥٥
	X١١	١٦	١٣	٧	٠	٠	٣.٨٦	١.٣٣
	X١٢	٢٠	٨	٥	٣	٠	٤.٢٥	١.٣٦
	X١٣	٢٦	١٠	٠	٠	٠	٤.٧٢	١.٧٩
	X١٤	٠	٠	١٦	٢٠	٠	٢.٤٤	٢.٤٢

^٣ * الوسط الفرضي: يتم الحصول عليه من تقسيم مجموع البدائل على عددها وكما يلي:

الوسط الفرضي = مجموع البدائل ÷ عددها = [١+٢+٣+٤+٥] ÷ ٥ = ٣ والذي يتم من خلاله مقارنة الوسط الحسابي الموزون.

١.٨٤	٤.٧٥	.	.	.	٩	٢٧	X١٥
١.٧٦	٤.٠٣						

نستنتج من خلال الجدول رقم (٧) :-

١- بشكل عام إن الوسط الحسابي الموزون لمتغير النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية بلغ ٤.٠٣ بانحراف معياري بلغ ١.٧٦، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من معيار الاختبار (أي الوسط الحسابي الفرضي) البالغ (٣)، وهذا يعني بان هذا المتغير يعد متغيراً واضحاً لإفراد عينة الدراسة، أي إن هناك اتفاق واتفاق تام حول متغير الدراسة وهو إن النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية هو احد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية وبوسط حسابي بلغ ٤.٠٣ وهو < من الوسط الفرضي البالغ ٣.٠ بمقدار ١.٠٣ وبانحراف معياري بلغ ١.٧٦، مما يدعم أو يثبت الفرضية رقم (١) والقائلة... (أن النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية هو احد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية).

٢- تفصيلياً" ومن خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ إن الأوساط الحسابية الموزونة لفترات المتغير (النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية) والتي كانت (X١, X٢, , X١٥) هي اكبر من الوسط الفرضي والبالغ (٣) ، باستثناء الفقرتين X٨ ، X١٤ والتي كانت متوسطاتها الحسابية الموزونة اقل من الوسط الفرضي ، وهذا يدل على ضعف تبني هاتين الفقرتين في مجتمع الدراسة ، أي أن هناك عدم اتفاق أو عدم اتفاق تام حول هاتين الفقرتين (X٨ ، X١٤)، بخصوص الفقرة X٨ تشير إلى وسط حسابي بمقدار ٢.٩٧ وبانحراف معياري ١.٦٤٨ وهي اقل من الوسط الفرضي ٣.٠ بمقدار ٠.٠٣ مما يستوجب رفع درجة هذه الفقرة وذلك بتهيئة المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب عند الاحتياج إليها ، أما بخصوص الفقرة X١٤ فقد أظهرت وسط حسابي موزون بمقدار ٢.٤٤ وبانحراف معياري ٢.٤٢ ، وهي اقل من الوسط الفرضي ٣.٠ بمقدار ٠.٥٦ مما يستوجب رفع درجة هذه الفقرة وذلك من خلال تلبية احتياجات الدائرة من البيانات والتقارير والكشوف

ثانياً: قدرة وقابلية المعلومات المحاسبية في احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية (الملحق رقم ٢):-

استخدم الباحث لهذا المتغير (١٢) فقرة تبين وجهة نظر أفراد العينة قيد الدراسة ، حيث يشير الجدول رقم (٨) إلى أهم النتائج الإحصائية لهذا المتغير الذي ينصب على التقييم المطروح من قبل أفراد العينة حول قدرة وفعالية المعلومات المحاسبية ودورها في احتوى أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية ، حيث يتضمن الجدول الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لهذا المتغير .

جدول رقم (٨) يوضح قدرة وقابلية المعلومات المحاسبية في احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية

المتغير	الفقرات	إجابات أفراد العينة					المؤشرات الإحصائية	
		اتفق تمامًا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تمامًا	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري
قدرة وقابلية المعلومات المحاسبية في احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية	X١	٤	٣٢	٠	٠	٠	٤.١١	٢.٣٧
	X٢	١١	٢٥	٠	٠	٠	٤.٣١	١.٨٤
	X٣	٠	٢٠	١٦	٠	٠	٣.٥٥	١.٩١
	X٤	٠	١٨	١٠	٨	٠	٣.٢٨	١.٦١
	X٥	٠	٢٠	١٠	٦	٠	٣.٨٩	١.٦٥
	X٦	٢٢	١٠	٤	٠	٠	٤.٥	١.٥٣
	X٧	١٨	١٣	٥	٠	٠	٤.٣٦	١.٣٨
	X٨	١٢	٢٠	٤	٠	٠	٤.٢٢	١.٥١
	X٩	٠	٢٦	١٠	٠	٠	٣.٧٢	٢.٠٨
	X١٠	٨	٢٨	٠	٠	٠	٤.٢٢	٢.٠٤
	X١١	١٠	٢٦	٠	٠	٠	٤.٢٨	١.٩١
	X١٢	١٠	٢٠	٦	٠	٠	٤.١١	١.٤٨
						٤.٠٥	١.٧٨	

من خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ ما يلي :-

١ - بشكل عام إن الوسط الحسابي الموزون لمتغير قدرة وقابلية المعلومات المحاسبية في احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية قد بلغ (٤.٠٥) بانحراف معياري كان (١.٧٨)، ويتضح أن الوسط الحسابي الموزون اكبر من معيار الاختبار (أي الوسط الحسابي الفرضي) البالغ (٣)، وهذا يعني بان المتغير يعد متغيراً واضحاً لإفراد عينة الدراسة ، أي إن هناك اتفاق واتفاق تام حول متغير الدراسة وهو إن للمعلومات المحاسبية القدرة والقابلية على احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية وبوسط حسابي موزون ٤.٠٥ وهو < من الوسط الفرضي ٣.٠ بمقدار ١.٠٥ ، مما يدعم أو يثبت الفرضية رقم (٢) ، القائلة (أن للمعلومات المحاسبية القابلية والقدرة على احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية) مما يشير إلى تبني هذا المتغير .

٢- بالرجوع إلى الجدول رقم (٨) نلاحظ إن الأوساط الحسابية الموزونة لفقرات المتغير (قدرة وقابلية المعلومات المحاسبية في احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية) والتي كانت (X١, X٢, , X١٢) هي اكبر من الوسط الفرضي والبالغ (٣) وبدون استثناء وهذا يدل على قوة فقرات هذا المتغير الذي يعكس آراء أفراد العينة .

ثالثاً: المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية (الملحق رقم ٣) :-

اشتمل هذا المتغير على (١٤) فقرة حول أهمية المعلومات المحاسبية في صياغة وترشيد القرارات الإدارية والتي أشارت إلى آراء أفراد العينة المدروسة، والجدول (٩) يشير إلى النتائج الإحصائية لهذا المتغير وكما يلي:

المتغير	الفقرات	إجابات أفراد العينة					المؤشرات الإحصائية	
		اتفق تمامًا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تمامًا	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري
المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية	X١	٠	٢٢	١٤	٠	٠	٣.٦١	١.٩٣
	X٢	٠	٢٤	١٢	٠	٠	٣.٦٧	١.٩٩
	X٣	١٢	١٩	٥	٠	٠	٤.١٩	١.٤٥
	X٤	٣٠	٦	٠	٠	٠	٤.٨٣	١.٩٢
	X٥	٢٦	١٠	٠	٠	٠	٤.٧٢	١.٧٩
	X٦	٢٢	١٤	٠	٠	٠	٤.٥٥	١.٦٥
	X٧	٢٦	١٠	٠	٠	٠	٤.٧٢	١.٨٧
	X٨	٣٠	٦	٠	٠	٠	٤.٨٣	١.٩٢
	X٩	٠	٢٨	٨	٠	٠	٤.٧٨	٢.١٨
	X١٠	٣٠	٦	٠	٠	٠	٤.٨٣	٢.٠١
	X١١	٢٨	٨	٠	٠	٠	٤.٧٧	١.٩
	X١٢	٢٧	٩	٠	٠	٠	٤.٧٥	١.٨٤
	X١٣	٠	٢٠	١٦	٠	٠	٣.٥٥	١.٩١
	X١٤	١٨	١٠	٨	٠	٠	٤.٢٧	١.٣٣
						٤.٤٣	١.٨٤	

جدول رقم (٩) يبين المعلومات المحاسبية تساعد في إعداد وصياغة القرارات الإدارية

من الجدول رقم (٩) نلاحظ ما يلي :-

١ - إن الوسط الحسابي الموزون العام لمتغير (المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية) قد بلغ (٤.٤٣) بانحراف معياري (١.٨٤)، ويتضح إن الوسط الحسابي الموزون اكبر من معيار الاختبار (أي الوسط الحسابي الفرضي) البالغ (٣.٠)، وهذا يعني بان المتغير يعد متغيراً واضحاً لإفراد عينة الدراسة، أي إن هناك اتفاق واتفاق تام حول متغير الدراسة وهو إن المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية بوسط حسابي موزون $4.43 <$ من الوسط الفرضي 3.0 بمقدار 1.43 وبانحراف معياري 1.84 ، ويعتبر الوسط الحسابي لهذا المتغير الأعلى بين المتغيرات الأخرى، مما يدعم ويثبت الفرضية رقم (٣) القائلة... (المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية).

٢- نلاحظ من خلال الجدول رقم (٩)، إن الأوساط الحسابية الموزونة لفقرات المتغير (المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية) والتي كانت (X_1, X_2, \dots, X_{14}) هي اكبر من الوسط الفرضي والبالغ (٣) ولجميع فقرات هذا المتغير، وهذا يدل على قوة فقرات هذا المتغير الذي يعكس آراء أفراد العينة .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات :-

- ١-تعتمد الإدارات الحكومية على تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في إنتاج المعلومات المحاسبية وإيصالها إلى المهتمين بها الداخليين والخارجيين.
- ٢-يستند النظام المحاسبي الحكومي المطبق على مقومات أساسية تتمثل بمجموعة من الأدوات والإجراءات (التي تم الإشارة إليها ضمن الفقرة/٤ النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي)، وهي بمثابة دعائم يستند عليها النظام للوصول لتحقيق أهداف المؤسسة الحكومية.
- ٣-تعتمد الإدارات الحكومية في اتخاذها للقرارات وأدائها للوظائف الإدارية على المعلومات المحاسبية بنسبة كبيرة (والتي تم الإشارة إليها في الفقرة/٢ اختبار مقياس الاستبيان - كتحليل لفقرات الاستبانة).
- ٤-تتباين وتتعدد احتياجات مستخدموا المعلومات المحاسبية انطلاقاً من تباين أهدافهم وغاياتهم المتمثلة باتخاذ للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وتلبية" للمتطلبات القانونية والتشريعية.
- ٥-للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية لا بد من أن تتميز بها حتى تكون ذات فائدة مرجوة لأغراض اتخاذ القرارات وقد إشارة وزارة المالية إلى هذه الخصائص ضمن تعليمات النظام المحاسبي الحكومي والصادر من ذات الوزارة.

٦- بين الجدول رقم (٧) والذي يشير إلى إجابات عينة الدراسة حول النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية، وسط حسابي موزون بمقدار ٤.٠٣ وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ ٣ (استثناءاً) الفقرتين (X١٤, X٨) ، وبانحراف معياري ١.٧٦ ، مما يشير إلى وجود اتفاق حول متغير الدراسة.

٧- أشار الجدول رقم (٨) والذي يوضح قدرة وقابلية المعلومات المحاسبية في احتواء أعمال ونشاطات المؤسسة الحكومية، إلى وسط حسابي موزون بمقدار ٤.٠٥ وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ ٣ وبانحراف معياري ١.٧٨ ، مما يعني وجود اتفاق أو اتفاق تام حول متغير الدراسة.

٨- أظهر الجدول رقم (٩) والذي يوضح أهمية المعلومات المحاسبية في صياغة وترشيد القرارات الإدارية ، وسط حسابي موزون بمقدار ٤.٤٣ وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ ٣ ، وبانحراف معياري ١.٨٤ ، مما يعني وجود اتفاق أو اتفاق تام حول متغير الدراسة.

ثانياً- التوصيات :-

١- يوصي الباحث باعتماد الإدارات الحكومية في اتخاذ قراراتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (والتي تم الإشارة إليها ضمن الفقرة/٦ طبيعة المعلومات الإدارية وخصائصها)، على ما تفرزه المعلومات المحاسبية من نتائج ومخرجات كونها أي المعلومات تستند على معطيات واقعية حقيقية متمثلة بالمبالغ المالية والأرقام الإحصائية.

٢- ضرورة العمل على زيادة نتائج التحليل الإحصائي التي أظهرتها الجداول الإحصائية، وذلك بزيادة مقدار الأوساط الحسابية الموزونة ليصل أعلى مستوى له بما يحقق الاتفاق التام حول متغيرات الدراسة وذلك من خلال:-

أ- تزويد متخذي القرارات الإدارية بالمعلومات المحاسبية اللازمة المتمثلة بالقوائم المالية والكشوف التحليلية والجداول المالية والإحصائية وبشكل واضح ودقيق وسريع وشامل.

ب- تبيان كيفية قراءة المعلومات المحاسبية من قبل متخذي القرارات وذلك بالقيام بعملية الشرح الواضح والمفصل والمسند بالإيضاحات تطبيقاً لمبدأ الإفصاح التام.

ج- تطبيق كل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة وتعزيز دورها كفقرة فاعلة في عملية دعم الوظائف الإدارية ومنها اتخاذ القرارات باعتبارها صلب ونتاج العمل الإداري.

د- من الأهمية تزويد كل مستخدم المعلومات المحاسبية بالمعلومات التي تمكنهم من بيان رأيهم بالتحليل والدراسة والتقييم والإشراف والرقابة.

هـ- وجوب العمل على تهيئة معلومات محاسبية أوسع وأشمل وأكثر دقة وسرعة وواقعية مما جاءت به تعليمات النظام المحاسبي الحكومي وذلك بالاعتماد على أدبيات الأنظمة المحاسبية المتاحة من قبل المنظمات الدولية المعنية بالجوانب المالية والمحاسبية والرقابية.

المصادر:-

أ-الكتب :

- ١-جعفر، عبد الإله ، (٢٠٠٣) ، " المحاسبة المالية مبادئ الإفصاح والقياس المحاسبي " ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الأردن .
- ٢-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (١٩٩٣)، "المعلوماتية في خدمة الإدارة " ، عمان -الأردن .
- ٣-شهيب ، محمد علي ، (١٩٨٤)، " نظم المعلومات لإغراض الإدارة في المنشآت الصناعية والخدمية " ط٢ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة روزا اليوسف .
- ٤-برهان ، محمد نور ، (١٩٩٦)، " أنظمة المعلومات الإدارية "، ط١ ، جامعة القدس المفتوحة ، عمان-الأردن .
- ٥-بكري (ال) ،سونيا وسلم ، علي ،(١٩٩٥)، " نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية " ، الدار الجامعية .
- ٦-سلطان ، إبراهيم ،(٢٠٠٠)، " نظم المعلومات الإدارية مدخل إداري " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
- ٧-جودة ، محفوظ والزعبي ، حسن والمنصور ، ياسر ،(٢٠٠٤)، " منظمات الأعمال-المفاهيم والوظائف " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن .
- ٨-مغربي (ال) ، عبد الحميد ، (٢٠٠٢)، "نظم المعلومات الإدارية " المكتبة العصرية ، المنصورة-مصر .
- ٩-شماع (ال) ، خليل محمد ، (٢٠٠٤) ، " مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال " ، ط٤ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان-الأردن .
- ١٠-كنعان ، نواف ، (١٩٩٨) ، " اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق " ، ط٥ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن .
- ١١-مشرفي ، حسن ، (١٩٩٧) ، " نظرية القرارات الإدارية-مدخل كمي في الإدارة " ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان-الأردن .
- ١٢-دهراوي (ال) ، كمال ، محمد ، سمير ، (٢٠٠٢) ، " نظم المعلومات المحاسبية " ، دار الجامعة الجديدة .
- ١٣-موسكوف ، ستيفن و سيكمن ، مارك ، (٢٠٠٢)، " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات-مفاهيم وتطبيقات " ، ترجمة كمال الدين سعيد ، احمد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
- ١٤-شيرازي(ال) ، عباس ، (١٩٩٠)، " نظرية المحاسبة " ط١ ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .
- ١٥-دهمش ، نعيم ، (١٩٩٥) ، " القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما " ط٥ ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان-الأردن .
- ١٦-نقيب (ال) ، كمال عبد العزيز ، (٢٠٠٤) ، " مقدمة في نظرية المحاسبة " ، ط١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن .
- ١٧-حنان ، حلو ، (٢٠٠٣) ، " النموذج المحاسبي المعاصر " ، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان-الأردن .
- ١٨-جربوع ، يوسف محمود ، (٢٠٠١) ، " الخصائص النوعية للقوائم المالية " ط١ ، الناشر مؤسسة الوراق ، عمان-الأردن .
- ١٩- وادي (ال) ، محمود حسين ، وسهيل احمد سمحان ، ٢٠١٠، " مبادئ الإحصاء للاقتصاد والعلوم الإدارية "، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن .

ب-الكتب الأجنبية :

- ١-Cseio,Wayne & Awad,Elias, (١٩٨١), Human resources information management ; an information system approach , ١st edition , ;prentice hall.
- ٢-Hendriksen , Eldon & Breda, Michael , (١٩٩٢) , " Accounting Theory " ٥th edition , Irwin/McGraw-Hill.

٣-Kieso, Donald, & Weygandt, Jerry & Warfield, Terry, (٢٠١٠), "Intermediate Accounting " ١٣th edition, Irwin / McGraw-Hill.

٤-Spiceland, David, & Sepe, Tomassini, (٢٠٠١), "Intermediate Accounting " ٢nd edition, Irwin / McGraw-Hill.

ج- الرسائل والاطاريح والبحوث:

١-الخرزلي، الاء شمس الله، (٢٠٠٦)، " أنموذج حديث لهرمية المعلومات المحاسبية الحكومية - دراسة تطبيقية للمعلومات المنتجة في وزارة المالية " أطروحة دكتوراه محاسبة.

٢-النفار، حسام نعيم حسن، (٢٠٠٧) " قدرة متخذي القرارات الإدارية على الاستفادة من البيانات المالية -دراسة ميدانية على المنظمات غير الحكومية " رسالة ماجستير إدارة أعمال.

٣-جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٧) " مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة في فلسطين، بحث منشور.

د-القوانين والتعليمات :

١-قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤.

٢-قانون الموازنة الاتحادية للدولة لسنة ٢٠١١.

٣-وزارة المالية، دائرة المحاسبة، (١٩٨٥)، " تعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي " .

The Effect of Accounting information system in financial statements of Rational administrative decisions of government establishment

...applied study to simple from government establishments

Mohammed Sameer Deheerb/mohamd201026@yahoo.com

This study goal to explain and analyze the role governmental accounting system decentralization the applying government establishment in producing an effective and efficient accounting information to meet the requested administrative needs to rationalize administrative decisions of this establishment, and achievement the study goal.

The researcher adopted, in collecting on the relative literatures and studies to achieve the goals of the study and in answering its queries. Through this approach, he obtained the secondary data which formed the theoretical frame for the study.

Meanwhile the practical frame depended on a questionnaire which was designed for the subject goal, and this questionnaire numbers (٣٦) distributed on (٧) establishments, the researcher analyzed and tested the hypothesis of the study.

The study came to a group of conclusion and recommendations the most important points are , depended the government managements on the instruction of accounting system in producing accounting information and which depended on it to take administrative decision and performing for management functions , and distinctness of needs information users both think of goals and

intention to accessible to achieve of the sought goals , the recommendations of most important to necessary depend the governmental management to make decisions operational and investment and financing to appear the accounting information , and to necessary of work on increase results statistical analyze in which appeared the statistical schedules , that by increase magnitude to the means by arriving to top level to achieve perfect concordance around of study changeable.

الملاحق

(١)- أن النظام المحاسبي المطبق في الإدارات الحكومية احد المصادر الأساسية للحصول على المعلومات المحاسبية:

ت	الفقرة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١-	إن النظام المحاسبي المعمول به في الدائرة الحكومية هو :- - النظام اليدوي. - النظام الآلي. - كلا النظامين.					
٢-	- يقوم بأعداد وتهيئة المعلومات المحاسبية في الدائرة كادر متخصص من المحاسبين لديهم التأهيل العلمي والخبرة العلمية في هذا المجال.					
٣-	تستخدم الدائرة الحكومية دليل محاسبي واضح ومتكامل (أرقام للحسابات وأسمائها) ويعتبر كمؤشر ودليل إرشادي عن كيفية تطبيق وتنفيذ الإجراءات المحاسبية .					
٤-	يتم تهيئة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (قائمة المركز المالي وحساب تنفيذ الموازنة وحساب نتيجة النشاط وكشف التدفق النقدي والكشوف والجداول التحليلية(المصروفات والإيرادات) بمعدل : - شهري - ربع سنوي - نصف سنوي - سنوي.					
٥-	تهتم إدارة المؤسسة الحكومية بتوفير جميع المستلزمات المطلوب لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية .					
٦-	تتناسب السجلات والمستندات المحاسبية والمتطلبات الضرورية الأخرى (أجهزة حاسوب وبرامج) مع حجم وطبيعة العمل في الدائرة الحكومية .					
٧-	يتوفر لدى الدائرة نظاما ماليا ومحاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين في الدائرة.					
٨-	يتم تهيئة المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب عند الاحتياج إليها.					
٩-	تعمل النظم المحاسبية على زيادة أداء الدائرة الحكومية .					
١٠-	تتبع النظم المحاسبية المستخدمة الأهداف والمتطلبات					

					المحدودة لعمل الدائرة.
					١١- يمكن للنظم المحاسبية من استرجاع البيانات والمعلومات السابقة بشكل سهل وبسيير .
					١٢- تمتاز المعلومات المحاسبية المنتجة من النظم المحاسبية بصحتها وسلامتها ويمكن الاعتماد عليها .
					١٣- تمتاز المعلومات المحاسبية بمطابقتها للواقع الفعلي لعمل الدائرة وحجم وطبيعة النشاط.
					١٤- أن النظم المحاسبية المعمول بها لا توفر كافة احتياجات الدائرة من بيانات وتقارير وكشوف.
					١٥- يلبي النظام المحاسبي حاجات الأطراف الداخلية (الإدارة والأقسام) والأطراف الخارجية (الوزارة وبقية الجهات المعنية والتي لها علاقة مباشرة بالدائرة) .

(٢)- إن للمعلومات المحاسبية القابلية والقدرة على احتواء أعمال ونشاطات الدائرة الحكومية:

ت	الفقرة	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا	لا اتفق تماما
١-	توفر المعلومات المحاسبية وبشكل واضح موازنة السنة السابقة وحجم تخصيصاتها وحجم الإنفاق الفعلي .					
٢-	يتم إجراء المقارنات بين التخصيصات الممنوحة وبين المصروفات الفعلية وكذلك إجراء المقارنة بين الإيرادات المخمنة والإيرادات الفعلية.					
٣-	إجراء مقارنة بين حجم الإنفاق المصروفات وحجم المتحصلات لهذه السنة مع السنوات السابقة .					
٤-	إجراء مقارنة بين المعلومات المحاسبية التي تظهرها البيانات المالية للدائرة مع البيانات للإدارات المماثلة في بقية المحافظات.					
٥-	استخدام المعلومات المحاسبية للدائرة للتأكد من مدى تحقيق أهدافها المنشودة .					
٦-	دراسة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية والمعترفة من قبل ديوان الرقابة المالية ومحاولة للاستفادة منها في تعزيز المعلومات الايجابية وتجنب الملاحظات والأخطاء السلبية .					
٧-	تساهم المعلومات المحاسبية في إحداث التكامل بين شعب					

وأقسام الدائرة					
٨-	يراعى فهم الهيكل التنظيمي للدائرة عند إعداد وتطبيق النظام المحاسبي.				
٩-	بالإمكان الاعتماد على المعلومات المحاسبية بشكل وافي ودقيق.				
١٠-	توفر المعلومات المحاسبية عرض مفصل لأنشطة الدائرة عن كافة النواحي المالية.				
١١-	توفير المعلومات المحاسبية المتاحة تلبية حاجة الإدارة والأقسام والوحدات التابعة لها من التقارير والبيانات .				
١٢-	أن النظام المحاسبي يمتاز بشموليته وذلك لتغطية جمع جوانب العمل .				

(٣) - المعلومات المحاسبية تساعد على صياغة وترشيد القرارات الإدارية:

ت	الفقرة	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
١-	تعتمد الإدارة بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي المعمول والمنطبق في الدائرة.					
٢-	تساهم المعلومات المحاسبية في التحديد الدقيق للمشكلات التي تواجهها الإدارة وتوضع لها البدائل المقترحة لمعالجتها					
٣-	إن المعلومات التي توفرها البيانات المالية تساهم بصورة مباشرة في وضع إجراءات رقابية وإشرافية هامة ساعدت الإدارة في اتخاذ قرارات سلمية .					
٤-	تراعى الإدارة الحكومية في اتخاذ قراراتها على تحقيق المتطلبات القانونية من قوانين وأنظمة وتعليمات مالية ذات صلة بطبيعة نشاط الدائرة .					
٥-	توفر المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الدائرة المعلومات اللازمة عن تصرفات وأوضاع وحالة المتعاملين معها.					
٦-	توفر المعلومات المحاسبية للمستويات الإدارية المختلفة في الدائرة العديد من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث داخل الدائرة والتي تعتمد عليها عند اتخاذ القرارات.					

					٧- يوفر المعلومات المحاسبية المستخدمة معلومات تحليلية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة.
					٨- تستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذها لقرارات التوسعات في أقسام ووحدات الدائرة .
					٩- تساهم المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فعاليتها .
					١٠- تساهم المعلومات المحاسبية في توجيه قرارات الاستثمار في مشاريع جديدة .
					١١- تستخدم المعلومات المحاسبية في الدائرة في اتخاذ القرارات التنفيذية.
					١٢- تعتمد الإدارة الحكومية في ترشيد إنفاقها وتعظيم إيراداتها من خلال ما يتم عرضه من معلومات محاسبية والذي يساهم بالتالي في ترشيد القرار الإداري .
					١٣- تؤدي النظم المحاسبية إلى توصيل المعلومات المحاسبية من كشوفات وتقارير وجداول متخذ القرار بشكل سهل ومبسط وسريع .
					١٤- توفر المعلومات المحاسبية معلومات مطابقة مع متطلبات متخذ القرار .

*** شاكرين لكم حسن تعاونكم ***

الباحث